العَلاقة بينَ الوَعي بالأنظِمة الإداريَة والاتجاه نَحوها لدى مُشرفي وزارة التربيَة والتَعليم بِسلطنة عُمان

The Relationship | Between Awareness of Administrative Systems and the Attitude | Towards Them Among the Supervisors of the Ministry of Education in the Sultanate of Oman

مريم سالم المنذرية
طالبة دكتوراه/ جامعة مالايا/ ماليزيا

Maryam Salim Al-Mandhari
PhD. Student\ University of Malaya\ Malaysia
M.manthary@moe.om

اسموليدي لوبس
أستاذ محاضر/ جامعة مالايا/ ماليزيا

Asmuliadi Lubis
Senior Lecturer (A)\ University of Malaya\ Malaysia
asmuliadilubis@um.edu.my

محمد عبد الوهاب فتوني
أستاذ محاضر/ جامعة مالايا/ ماليزيا

Mohammad Abdul Wahab Fatoni
Senior Lecturer (A)\ University of Malaya\ Malaysia
fatoni@um.edu.my

تاريخ الاستلام: 20/ 4/ 2022م، **تاريخ القبول:** 10/ 8/ 2022م.
Received: 20/ 4/ 2022, **Accepted:** 10/ 8/ 2022.
DOI: 10.33977/1182-013-040-010
E-ISSN: 2307-4655
https: //journals.qou.edu/index.php/nafsia
P-ISSN: 2307-4647

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن العلاقة بين الوعي بالأنظمة الإدارية والاتجاه نحوها لدى المشرفين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، وتحديد الفروق باختلاف متغيرات الدراسة النوع والمؤهل العلمي. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وقد بلغ حجم العينة (99) مشرفًا ومشرفةً من الإداريين والتربويين، اُختيروا بالطريقة العشوائية، وكانت أداة الدراسة عبارة عن اختبار معرفي في الأنظمة الإدارية أُعد من قبل المنذري وعيسان (2011) وتكون من (40) سؤالًا، كما تم تطوير مقياس للاتجاه نحو الأنظمة الإدارية (عيسان وآخرون، 2014) الذي تكون من (46) سؤالًا، وقد أضافت الدراسة أسئلة مفتوحة. وأظهرت الدراسة أنَّ مُستوى الوعي بالأنظمة الإدارية لدى عينة الدراسة جاء متوسطًا، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق تُعزى لمتغير النوع، بينما جاء المؤهل العلمي دالاً إحصائياً لصالح حملة مؤهلات الماجستير والدكتوراه، وأظهرت النتائج أيضاً أنَّ الاتجاه نحو الأنظمة جاءَ إيجابيًا، كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق تُعزى لمتغيريّ النوع والمؤهل الدراسي. وفيما يتعلق بسؤال العَلاقة بين الوعي والاتجاه نحو الأنظمة الإدارية فقد كانت النتيجة غير دالة إحصائيًا، ماعدا محور العلاقة بين الوعي وقناعة المشرفين بأهمية الأنظمة فقد كان الارتباط سالبًا ودالًا إحصائيًا، وجاء الارتباط بين الوعي ومحور الاتجاه نحو القائمين على تنفيذ الأنظمة الإدارية موجبًا ودالاً. وبناءً على هذه النتائج خرجت الدراسة بجملةٍ من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: الوعي بالأنظمة الإدارية، المشرفين، سلطنة عمان.

Abstract:

The purpose of this study was to investigate the relationship between the educational supervisors' awareness of administrative systems and their attitudes towards such systems. Gender as well as academic qualification have been used to determine the significant difference. The study's sample included 99academic and administrative supervisors who were selected randomly. The study's tools have included a questionnaire on the administrative system awareness (Al Mantheri,2011), a revised questionnaire on attitudes toward administrative systems (Eissan el,2014), and open questions. According to the study findings, supervisors have had a median level of awareness. Except for Master's and PhD holders, where the results revealed no significant differences in terms of gender or academic qualification. Complying and abiding by the rules came positive, without no differences on the study's variables. Except for the supervisors' awareness and conviction, which have been significant and negative. The study found an insignificant relationship between awareness and attitudes. However, there had been a positive and significant relationship between supervisors' awareness and implementing administrative systems. A number of recommendations and suggestions were made according to the study findings.

***Keywords**: Awareness of administrative systems, supervisors, sultanate of Oman.*

المُقدمة:

تَقوم فكرة الأنظمة على أساس أنَّ البشر لا يستطيعون العيش إلا من خلال جماعات تعتمد على مبدأ التعارف والتعايش، وأن هذه الجماعات لا تقوم إلا على نظام، والنظام يستند على قواعد ملزمة يحمل فيها الأفراد على اتباعها وطاعتها بما تملكه الجماعة من قوة (محمد، 2016). ومن هذا المنطلق بدأت المجتمعات في تطوير أنظمتها وقوانينها حتى تستطيع الحفاظ على استقرار المجتمع وأمنه في جميع جوانبه.

وفي حديث عن أهمية الوعي بالأنظمة والقوانين أشار أوجلي وميرزافيش (Ogli & Mirzayevich. 2022) أنَّ الفرد الذي يمتلك وعياً جيداً بالأنظمة يكون قادراً على ممارسة حقوقه وحريته بشكل صحيح، كما أنه يحترم القانون ويلتزم به، وهذا يجعله مواطناً نشطاً اجتماعياً وسياسياً بموقف واع تجاه الأحداث، ويُعزز شعوره بالانتماء تجاه الدولة والمجتمع، وأشَارا أيضاً إلى أنّ التعليم القانوني له أثرٌ واضحٌ وهادفٌ لدى الطلاب، وأنّه يؤهلهم إلى الحِوار القائم على القانون.

ولقد تَسارعت وَتيرة التطوُرات في مجال الأنظمة حتى بدأت تُلامس بشكل مباشر عادات المجتمع وتَقاليده، وليس مبالغةً أن نَقول إنها طالت أيضاً بعضاً من الثوابتِ المجتمعية، فبعد أن كانت أعراف المجتمع تُعْطي للمدرسة سُلطةً كبيرة في تربية الطالب وتعليمه بدون تدخل من وليّ الأمر، تغيرت منظومة الأعراف وأصبح العمل المدرسي يسير وفق أنظمةٍ تُنظم العلاقات داخل المدرسة وخارجها سواء بين الطالب والمُعلم وكذلك بين إدارة المدرسة وأولياء الأمور والمشرفين والمجتمع عامة.

والجدير بالذكر أنَّ ظُهور الاهتمام بالوعي بالأنظمة في القطاع التربوي بدأ في القرن العشرين في السنوات العشرين الأخيرة منه، وذلك بسبب تزايد المشكلات التربوية التي يتم فيها مساءلة التربويين والعاملين والطلاب في حقل التعليم أمام القضاء، وكذلك حالات الاعتداء على المعلمين التي أثّرت في جودة الأداء المدرسي (العويسي، 2011). لذلك تزايدت القضايا التي يتعرضون لها بسبب تَعقُد العلاقة مع الطلبة، والمعلمين، وأولياء الأمور والمجتمع (Williams, 2010).

ويُشير زاهلر (Zahler, 2001) أنّ إجمالي عدد القضايا المتعلقة بالتعليم زادت بنسبة (100 %) من عام 1960م إلى عام 1970م، كما تم تقدير عدد حالات القضايا في قطاع التعليم أكثر من (10.000) حالة في كل ولاية، وبزيادة (300 %) منذ عام 1985م، وتشير الدراسة إلى أنه ما يقرب من ثلث هذه القضايا يتم تسويتها خارج المحكمة بشكل وديّ بين المتقاضين، وأكدّت

أنَّ الطريقة الأنسب لتفادي القضايا القانونية هو امتلاك المعرفة بالأنظمة والقوانين.

وإيماناً بأهمية سيادة الأنظمة في المجتمع التربوي قامت منظمة اليونسكو (2019) بإصدار دليل "تعزيز سيادة القانون عن طريقة التعليم" بهدف تمكين المواطنين من المساهمة في جودة مؤسساتهم من خلال معرفتهم لسيادة القانون واحترام النظام السائد وتطبيقه فعلياً. واعتبر الدليل أنّ سيادة القوانين هي حَجَر الأساس للمجتمع.

وتتلخص أهمية الأنظمة الإدارية في المجتمع التربوي حسب ما أشار له أبو كويك (2012) فيما يلي:

- تُعتبر مرشدًا لجميع الموظفين، حيث تعكس الإطار العام الذي يجب أن تنتهجه المؤسسة لتحقيق أهدافها.
- توحيد الإجراءات والممارسات من قبل متخذي القرار، والخروج من التعارضات والمتناقضات فيها، وهذا يساعد على تكوين ثقة متبادلة في المؤسسة.
- انتشار الرضا الوظيفي، وتخفيف الأعباء الإدارية.
- تُحقق وضوح الإجراءات، وتعمل على إيجاد مسارات واضحة لها.
- زيادة فعالية العمل، ورفع مستوى الإنتاج، والكفاءة، والالتزام الأخلاقي.
- التقييم الواضح لأداء الموظفين، وبالتالي تحديد العلاوات المستحقة للمجهود المبذول من قبلهم.
- الابتعاد عن المخالفات والانحرافات في الوظيفة والفساد كالرشاوي، وخيانة الأمانة، واستغلال السلطة، وإفشاء أسرار الوظيفة والاحتيال.

وأشارت دراسة **عبد القادر وحوالة (1995)** وسلام (2000) وجمعة (2006) والمنذري (2011) وصالحة وآخرون (2014)، أن للوعي بالأنظمة الإدارية (3) مكونات هي: المُكون المعرفي ويقصد به المعلومات والمعارف القانونية عن الحقوق والواجبات التي يجب أن يُلم بها الفرد، والمُكون الوجداني ويتمثل في المشاعر، والاتجاهات الإيجابية تجاه المعرفة القانونية المطلوبة، ويترتب على ذلك الالتزام بالأنظمة، وعدم الوقوع في المخالفات، أما المُكون الأخير فهو الجانب السلوكي، وهو انعكاس للجانبين السابقين، ويترتب عليه حرص الفرد على تطبيق الأنظمة كجانب سلوكي في حياته اليومية والوظيفية.

وقد أكدّ **الفيلالي (2020)** أنَّ العلم بالقوانين والأنظمة لا يكون مقصورًا على أصحاب الاختصاص من المحامين والقضاة وغيرهم، بل من الضرورة أن يَعيها كل فرد يعيش في أي مجتمع يحكمه القانون، وأكدَّ أيضًا على دور المؤسسات التربوية والإعلامية في نشر الوعي المجتمعي بالأنظمة والقوانين.

كما أشارَ **الهنائي (2019)** أيضاً إلى أهمية الوعي بالأنظمة الإدارية لدى جميع أفراد المنظومة التربوية بمن فيهم طلبة الدارس، وأنَّ التركيز على وعيهم بالأنظمة والقوانين هي أساس وجود مجتمع صالح يتمتع بدرجة عالية من المواطنة، وقد أظهرت نتائج بعض هذه الدراسات أن العاملين في المدارس يمتلكون القليل من المعارف بالأنظمة والقوانين.

وفي دراسة لمعرفة الوعي بنظام الخدمة المدنية قامت **الخاروف والشامي (2008)** بدراسة في الوزارات الحكومية استهدفت النساء العاملات، وقد أظهرت نتائج دراستهم أن النساء على معرفة بمستوى مرتفع بالأنظمة الإدارية المتعلقة بالإجازات والترفيع والتعيين والعلاوات، كما أظهرت أن أقل مستوى معرفة لعينة الدراسة كان في مجال الدورات والبعثات، وكان للمستوى التعليمي علاقة طردية مع درجة المعرفة بالأنظمة في جميع المحاور إلا مجال العقوبة وإنهاء الخدمة، كما أظهرت نتيجة هذه الدراسة تأثير المركز الوظيفي على المعرفة لصالح الوظيفة الأعلى.

وأوردت دراسة زاهلر (**Zahler, 2001**) إحصائية مالية توضح مقدار الخسائر التي تتحملها المدارس بسبب عدم التطبيق السليم للأنظمة، والقوانين؛ حيث بلغ متوسط ما تدفعه المدارس (13.500) دولار سنوياً على الرسوم القانونية، أما المدارس الريفية (Suburban Schools) فإن متوسط تكلفتها على مكاتب المحاماة حوالي (43.146) دولاراً سنويًا في حين أنّ المناطق التي تضم أكثر من (25.000) طالب فإنها تنفق سنوياً على أتعاب المحاماة (81.116) دولاراً، وفي الجنوب بلغ المتوسط (19.205) دولاراً، كما قدرت الدراسة أن متوسط إجمالي ما تنفقه المؤسسات التربوية في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية بلغت حوالي (200 مليون) دولار سنوياً. أما في ولايات كارولينا الشمالية بلغ متوسط ما يتم إنفاقه أكثر من (2.1 مليون دولار) سنويًا على أتعاب المحاماة، إضافة إلى تكاليف التقاضي الأخرى، مثل الوقت أو العمالة المفقودة أو فقد الاستفادة من الموارد المالية خارج المدرسة.

ولمواكبة التوجهات العالمية في مجال الوعي بالأنظمة الإدارية فقد طوّرت سلطنة عمان منظومة الأنظمة، والقوانين واللوائح بشكل عام بما يخدم الأهداف، والاستراتيجيات الوطنية خاصة في مجال التربية والتعليم؛ حيث حددت الاستراتيجية الوطنية للتعليم "2040" رؤيتها في تنمية موارد بشرية تمتلك المعارف، والقيم والمهارات اللازمة بما يمكنها من العيش منتجة في عالم اقتصاد المعرفة"، وتضمنت هذه الاستراتيجية أهدافاً عدة وأسساً لبناء القدرات والخبرات لتحسين الجوانب المختلفة، وركزت الاستراتيجية على العمل على تفعيل نظام المساءلة المالية والإدارية للمؤسسات التعليمية، الأمر الذي يُحتم زيادة الوعي بالأنظمة العامة والخاصة بالعمل التربوي (مجلس التعليم، 2019).

ونتيجةً لما ورد ذكره، تبرُز أهمية أخرى للمؤسسات التربوية وهو أن المجتمعات تعتمد على القطاع التربوي في نشر الوعي المجتمعي بالأنظمة الإدارية، وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات بأن التعليم يعد ركيزة أساسية في تطوير الوعي وتشكيله لدى المجتمع (الفضالي، 2016).

وبناءً على المتغيرات والتطورات في أدوار المدارس حددت بعض المنظمات الدولية المعايير التي يجب أن يتم امتلاكها للعاملين في القطاع التربوي، ومن أمثلة هذه المنظمات اتحاد تراخيص مديرو المدارس بالولايات المتحدة (ISLLC, 2015) التي حددت ستة معايير من ضمنها "العمل وفق السياق الاجتماعي والسياسي، والاقتصادي، والقانوني والثقافي للتعلم"، كما تضمنت

معايير كاليفورنيا المهنية لقادة التعليم (CPSEL, 2014) مؤشرات في مجال تطبيق الأنظمة وهي العمل بشكل متناسق ضمن معايير القوانين والسياسات، واللوائح والمتطلبات القانونية الفيدرالية، والمحلية، والمتطلبات القانونية.

وتعد "الأنظمة الإدارية" المرتكزات الأساسية لتحقيق الضبط في جميع المسارات، وذلك من خلال تحديد مسارات العمل وتفصيلاته، وإجراءاته والصلاحيات الممنوحة، والاختصاصات وإطار التفويض وتحديد الحقوق، والواجبات، والعقوبات للعاملين. وتعد أنظمة الدولة هي مجموع القواعد المُلزمة التي تحكم سلوك الأشخاص في مجتمع من المجتمعات، وتُنظم علاقاتهم تنظيمًا يكفُل لهم العدل والحرية، ويُحقق الخير للمجتمع، ويجب الخضوع لهذه الأنظمة من قبل الجميع ولو بالقوة إن اقتضى ذلك (الدرديري، 2016).

وبسبب تصاعد الأهمية بهذا الموضوع في حقل التربية والتعليم فقد أكدَّ الهنائي (2019) في دراسته على أهمية الوعي بالأنظمة، والقوانين التي سعت إلى تنمية الوعي بجوانب الثقافة القانونية لدى طلبة الصف العاشر في سلطنة عمان؛ حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التطبيقي، وعمل على تحليل مناهج الدراسات الاجتماعية من حيث احتواءُها على الثقافة القانونية بناءً على نموذج ADDIE، وقد أثبتت الدراسة فاعلية البرنامج المقترح بعد تطبيقه على المجموعة التجريبية، وأوصى الباحث بتضمين الثقافة القانونية في المقررات التربوية.

كما عنيت دراسة القحطاني (2019) بالبحث في دور مؤسسات المعلومات في نشر الوعي القانوني بين الجمهور، وتقييم مدى الإفادة من شبكات التواصل الاجتماعي في دعم أنشطتها؛ حيث استخدمت الاستبانة كأداة الدراسة، وكانت عينة دراستها (4) مكتبات في المملكة العربية السعودية، وتوصلت دراستها إلى أن (88 %) من عينة الدراسة لديهم معرفة بمصطلح الجرائم الإلكترونية، وأن (75 %) على معرفة بنظام العقوبات الخاصة بها.

وفي دراسة أخرى لتسليط الضوء على الوعي لدى العاملين في مجال التربية والتعليم قام (Boyd 2017) بدراسة وعي مديري المدارس بقانون التربية الخاصة الذي يتعلق تحديدًا بالطلاب ذوي الإعاقة؛ حيث شملت الدراسة (92) مدير مدرسة في ولاية نبراسكا وأيوا، واستخدم الباحث (20) موقفاً يعكس مدى معرفة المديرين بالتصرف السليم تجاهها، وأظهرت الدراسة أن مديري المدارس الحكومية يمتلكون معرفة أكثر من الخاصة. في حين أظهرت دراسة عبد اللطيف وآخرون (2016) أنّ المعلمين في مصر يتعرضون للاعتداء من قبل تلاميذهم، وأن هذه الحوادث أصبحت ظاهرة تستحق الدراسة، وهدفت الدراسة إلى زيادة الاهتمام بالتربية القانونية في المدارس، ونشر وعي المعلمين بحقوقهم القانونية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكانت عينة الدراسة (5) من الإدارات المصرية، وقد قدمت الدراسة مقترحاً لرفع الوعي بالأنظمة والقوانين في مرحلة الإعداد وأثناء الخدمة.

كما قام محمد (2015) بدراسة استهدفت واقع تطبيق المساءلة التربوية في مدارس التعليم الثانوي من خلال معايير القُدرة المؤسسية، وكانت عينة الدراسة المعلمين في محافظة القليوبية، وقد طُبقت الاستبانة على عينة بلغت (500) معلمٍ ومعلمةً، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أنّ المدارس لا تقوم بنشر ثقافة المساءلة لدى المعلمين، وأنّ تقييمهم يتم على أسس غير علمية، وأوصت الدراسة بأهمية نشر ثقافة المساءلة.

واهتمت دراسة عيسان وآخرون (2014) بدراسة بُعد جديد مع الوعي بالأنظمة والقوانين وهو بعد الاتجاهات نحو القانون والعلاقة بينهما؛ حيث تم استخدام المنهج الوصفي، وبلغت العينة (172) معلمًا ومعلمةً، وتم استخدام اختبار الوعي القانوني، وتم تصميم استبانة للاتجاه نحو القانون مكون من (45) عبارة. وأشارت النتائج إلى انخفاض مستوى الوعي القانوني لدى المعلمين، وأنَّ الاتجاه نحو القانون إيجابي سواء في الدرجة الكلية أو في جميع المحاور.

وفي مجال آخر من الدراسات قام عماوي وبني خلف (2014) بدراسة هدفت إلى معرفة الممارسات الشخصية التي يقوم بها معلمو العلوم ويتبعها مساءلات قانونية، وتحديد درجة وعيهم بالممارسات القانونية في المدارس الواقعة في شمال الأردن، واستهدفت عينة عشوائية بلغت (430) معلمًا ومعلمة من خلال استبانة، وأظهرت النتائج وجود تدني في درجة وعي المعلمين بالمساءلة القانونية، ووجود العديد من السلوكيات الشخصية والتعليمية المخالفة للقوانين وتستوجب المساءلة، ولا يوجد أثر لخبرة المعلمين في وعيهم ومعرفتهم بالقوانين.

ولتحقيق الوعي بالأنظمة الإدارية قامت وزارة التربية والتعليم بإصدار الأدلة والنشرات التوجيهية لتعزيز وعي العاملين بالوزارة بالحقوق والواجبات، ومنها الدليل الاسترشادي لمدير المدرسة الذي تم إصداره عام 2015، كما تم إقامة عدد من الملتقيات لتسليط الضوء على أهمية الوعي بالأنظمة والقوانين كالملتقى الأول والثاني لإدارات المدارس واللذين اشتملا على محاور تتعلق بمجال الوعي بالأنظمة الإدارية.

ومن خلال ما ورد في الدراسات السابقة تتجلى بعض النقاط المشتركة بينها منها:

- أكدت معظم الدراسات العربية والأجنبية على أهمية دراسة الوعي بالأنظمة الإدارية، والقانونية في المؤسسات التربوية، وذلك بسبب تزايد الدعاوى القضائية التي يتعرض لها الموظفون، وكذلك زيادة الاهتمام بالتربية القانونية في المدارس.

- استخدمت غالبية الدراسات السابقة المنهج الوصفي المُعتمد على وصف الظواهر، وجمع الحقائق، والمعلومات عنها، ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع، واستخدمت الأخرى المنهج التجريبي خاصة تلك التي اعتمدت على إعداد برامج تدريبية حول الوعي بالأنظمة الإدارية، والقانونية.

- تنوعت أدوات الدراسة المُستخدمة في الدراسات السابقة إلا أن غالبيتها استخدم الاستبانة لجمع البيانات، وبعضها الاختبارات لقياس مدى الوعي المعرفي بالأنظمة والقوانين، ومنها ما استخدم السيناريوهات لقياس درجة الوعي.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في وجهين هما: دراسة جانبين من جوانب الوعي بالأنظمة والقوانين وهما

الجانب المعرفي والجانب الوجداني (الاتجاهات)، كذلك اختلفت في عينة الدراسة إذ تستهدف المشرفين التربويين والإداريين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، وهذه الفئة لم تُستهدف بالدراسة في الدراسات السابقة حسب علم الباحثين.

ولسدّ الفجوة المعرفية في الوعي بالأنظمة الإدارية في المنظومة التربوية، كان لا بد من التركيز على جميع العاملين في وزارة التربية والتعليم ومنهم فئات المشرفين بمختلف تخصصاتهم، إذ أنهم يؤدون أدواراً مهمة جدًا في متابعة الأداء الفني والإداري للمعلمين والمدارس، ويُعتمد عليهم في تقييم أدوار إدارات المدارس والمعلمين الأوائل والمعلمين، وفي تطوير العملية التعليمية وما يرتبط بها من تقويم واختبارات ومناهج دراسية وغيرها (وزارة التربية والتعليم، 2018).

مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها

سَعت سلطنة عمان إلى بناء منظومة قانونية متكاملة من أجل الانتقال إلى دولة المؤسسات، وإرساء مبادئ العدل والمساواة والمواطنة، وقد تعددت مستويات الأنظمة الإدارية ما بين العام الذي يشمل جميع المواطنين مثل النظام الأساسي للدولة وقانون الخدمة المدنية، والأنظمة الخاصة الذي يُصاغ لمؤسسة بعينها كالوزارات أو الهيئات مثل اللوائح، وفيها يتم مراعاة خصوصية العمل في كل مؤسسة على حدة بشرط أن تتماشي مع الأنظمة الإدارية العامة. ومن جهود سلطنة عمان لتثبيت أركان دولة القانون والمؤسسات أنشئت محكمة القضاء الإداري بالمرسوم السلطاني (91/ 99) كجهة قضائية مستقلة متخصصة في الفصل بين الخصومات الإدارية (محكمة القضاء الإداري، 2014). ثم تبع ذلك تعزيز منظومة الرقابة وذلك بتعديل مسمى جهاز الرقابة المالية إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة وفق المرسوم السلطاني (27/ 2011)، وبهذا المرسوم أصبح الجهاز قادرًا على التحقق من تنفيذ اللوائح والقوانين، والقرارات فيما يتعلق باختصاصاته في جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة والشركات الحكومية ويقع تحت رقابتها (590) مؤسسة التي من ضمنها وزارة التربية والتعليم (جهاز الرقابة المالية والإدارية، 2019).

وعلى الرغم من أن وزارة التربية والتعليم عملت كغيرها من مؤسسات وحدات الجهاز الإداري للدولة لتنظيم لوائحها وأنظمتها الإدارية مع ما يتناسب مع النظام الأساسي للدولة وغيره من القوانين وكذلك مع الاستراتيجيات الوطنية المختلفة مثل رؤية عمان «2040»، واستراتيجية التعليم «2040»، والخطة الخمسية العاشرة (2021 – 2025)، وزيادة وعي موظفيها حول هذه الأنظمة، إلا أن واقع الحال يشير إلى وجود فجوة معرفية في هذه الأنظمة لدى منتسبي وزارة التربية والتعليم، وقد أكدت ذلك الدراسات العمانية التي تمت في هذا المجال مثل دراسة الهنائي(2019) ودراسة عيسان وآخرون (2014) والمنذري (2011) والعويسي (2009)، وأشارت هذه الدراسات إلى أن مستوى الوعي في الأنظمة والقوانين في وزارة التربية والتعليم يتراوح بين المتوسط والضعيف، كما أوضحت بعض القانونين والمُختصين في مجال تقنية المعلومات إلى التدني في الثقافة القانونية، كما تم رفع بعض التوصيات بضرورة تفعيل الوعي بالقانون في المؤسسات التعليمية مثل التوعية في مجال الجرائم الالكترونية والمخاطر الأمنية لشبكة المعلومات والعقوبات التي تقع عليها (تقنية المعلومات، 2012).

ومن ناحية أخرى تُشير الإحصائيات إلى تزايد القضايا التي كانت وزارة التربية والتعليم طرفًا فيها بين عامي 2018 و2019؛ حيث بلغ إجمالي عدد القضايا بمختلف مستوياتها (135) دعوى قضائية في عام 2018، و(126) دعوى قضائية في عام 2019 بإجمالي (261) دعوى قضائية خلال هذين العامين (الدائرة القانونية، 2020) وإذا ما تم مقارنة هذا العدد بإجمالي أعداد الدعاوى من (2001 – 2010) نجد أن عدد الدعاوى خلال السنتين الأخيرتين زاد بما يعادل (121) دعوى قضائية منذ العشر السنوات الأولى لافتتاح محكمة القضاء الإداري.

لذلك فقد عملت حكومة سلطنة عمان على صياغة بعض جوانب الخطط الاستراتيجية لها بما يواءم الوعي بأنظمة السلطنة وقوانينها، فقد تضمنت رؤية عمان "2040" هدفًا يشمل على بناء نظام فعال لإدارة وحوكمة التعليم، ولتحقيق هذا الهدف تمت صياغة عدة مرتكزات منها "العمل على نظام المساءلة الإدارية والمالية للمؤسسات التعليمية"، كما أن الخطة الخمسية العاشرة (2021 – 2025) جاءت لدعم رؤية عمان "2040" في هذا المجال؛ حيث حددت الخطة أحد أولوياتها "نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية والشراكة المجتمعية"، وجاء قانون التعليم المدرسي كأول برنامج لتحقيق ذلك، وكان لا بد من بناء القدرات في وزارة التربية والتعليم لجميع العاملين في مجال رفع الوعي بالأنظمة والقوانين تماشيًا مع الأهداف العامة للاستراتيجيات المرسومة.

وتأتي هذه الدراسة لمواكبة خطط سلطنة عمان في رفع الوعي لدى أحد المنتسبين في وزارة التربية والتعليم ألا وهم المشرفون التربويون والإداريون؛ نظرًا لأهمية أدوارهم في تقديم خدمة نوعية للمدارس؛ حيث يعتبر المشرف مسؤولاً عن متابعة العمل الفني والإداري في المدارس، ويُشرف على جودة تطبيق الخطط التي تُقرها الوزارة من حيث المناهج والتقويم وعمليات التعلم والتعليم والإدارة المدرسية، كذلك تقديم المقترحات لتطوير العمل المدرسي وتذليل التحديات التي تواجه المدارس أثناء تقديم الخدمات التعليمية، وهذا يُحتم على المشرف أن يكون على دراية ووعي بأنظمة العمل وقوانينه ولوائحه.

ولحل المشكلة تُحاول الدّراسة الحالية الإجابة على السؤال الرئيس الآتي: **ما العلاقة بين مستوى الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين التربويين والإداريين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان واتجاههم نحوها؟ ويتفرع منه الأسئلة التالية:**

- ما مستوى الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين التربويين والإداريين في سلطنة عمان؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين في سلطنة عمان تُعزى لمتغيرات النوع والمؤهل الدراسي؟
- ما طبيعة اتجاهات المشرفين التربويين والإداريين في سلطنة عمان نحو الأنظمة الإدارية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المشرفين التربويين والإداريين في سلطنة عمان نحو الأنظمة

الإدارية تُعزى لمتغيرات النوع والمؤهل الدراسي؟

◄ هل توجد علاقة بين مستوى الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين التربويين والإداريين في سلطنة عمان والاتجاه نحوها؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى:

- معرفة مستوى الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين التربويين والإداريين في سلطنة عمان.

- الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات النوع والمؤهل الدراسي في مستوى الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين في سلطنة عمان.

- التعرف على طبيعة اتجاهات المشرفين التربويين والإداريين في سلطنة عمان نحو الأنظمة الإدارية.

- الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات النوع والمؤهل الدراسي في اتجاهات المشرفين التربويين والإداريين في سلطنة عمان نحو الأنظمة الإدارية.

- الكشف عن العلاقة بين مستوى الوعي بالأنظمة الإدارية والاتجاه نحوها لدى المشرفين التربويين والإداريين في سلطنة عمان.

أهمية الدراسة

نظراً لأهمية دور المشرف التربوي والإداري في التأثير في العملية التعليمية وتطويرها، تأتي أهمية الدراسة الحالية من الأهمية النظرية والأهمية العملية لها على النحو الآتي:

الأهمية النظرية: تتمثل بقلة الدراسات العمانية –على حدّ علم الباحثتين– التي تتناول الوعي بالأنظمة والقوانين، فهي تساعد في سدّ الفجوة العلمية في مجال البحث العلمي، كما تبرز أهميتها بسبب استهداف فئة مهمة في القطاع التربوي التي تقع عليهم مسؤولية متابعة العمل التربوي.

مما تعد الدراسة الحالية من الدراسات البيّنية Interdisciplinary Studies وهي من الاتجاهات الحديثة في البحوث والدراسات، وهي طريقة للفهم الشامل والمتكامل للبناء المعرفي، ويعزّز من تبادل الأفكار والتكامل بين التخصصات المختلف (الأحمري، 2021)؛ حيث تناولت الدراسة الوعي بالأنظمة والقوانين في المجال التربوي.

الأهمية العملية: تتمثل في إمكانية توظيف نتائج الدراسة في وزارة التربية والتعليم، لأن وعي المشرفين بالأنظمة الإدارية سيؤثر في جودة مخرجات العملية التعليمية من صحة الإجراءات المتبعة، وبالتالي التأثير في أداء المعلمين ومديري المدارس.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

وردت في هذه الدراسة عدة مصطلحات نُعرفها في الآتي:

الوعي Awareness: وردت كلمة الوعي كما ورد في المعجم الوسيط "الفهم وسلامة الإدراك" (معجم الوسيط، 1973)، أما في لسان العرب (2005) فقد ورد بمعنى وعى الشيء، "والحديث يعيه وعيًا وأوعاه" أي حفظ وفهمه وقبله. (لسان العرب: مادة وعي).

الأنظمة: في اللغةً: فهي تدل على تأليف الشيء وضمه إلى شيء آخر، والجمع منها «أنظمة ونظم» وأنظمة الدولة هي مجموع القواعد الملزمة التي تحكم سلوك الأشخاص في مجتمع من المجتمعات، ويجب الخضوع لهذه الأنظمة من قبل الجميع ولو بالقوة إن اقتضى ذلك (أبو كويك، 2012).

وعرّف الدرديري (2016) **النظام الإداري** بأنه «ذلك الفرع من القانون العام الذي يتصل بالإدارة من حيث تنظيمها وبيان أجهزتها المختلفة وكيفية تشكيلها، ومن حيث نشاطها وما تمارسه من أعمال ووسائلها في ممارسة أنشطتها المختلفة أو هو باختصار قانون الإدارة»، وفي تعريف آخر أن الأنظمة هي تعبير عن مصطلح القوانين، ويقصد بالنظام مجموعة القواعد المجردة التي تصدر عن السلطة التشريعية لتحكم أحد المجالات المهمة وتنظمها، مثل مجال الخدمة العسكرية والمدنية (أبو كويك وأبو الروس، 2012).

وتُعرّف الدراسة **إجرائيًا** مصطلح «الوعي بالأنظمة الإدارية» بأنه الحد الأدنى من المعرفة بالأنظمة الإدارية واللوائح التنظيمية والقوانين العامة والخاصة بالعمل في وزارة التربية والتعليم وتتعلق بعمل المشرفين، ويستطيعون من خلال تطبيقها إنجاز العمل بدون الوقوع في مخالفات أو أخطاء.

تعريف «الاتجاه» فهو ورد في تعريف الأحمدي (2009) بأنه عبارة عن نسق من الآراء والأفكار والمعتقدات الإيجابية أو السلبية أو المُحايدة وكذلك الانفعالات والمشاعر والعواطف بالاقتراب أو الابتعاد نحو موضوع معين قيد الدراسة. وفي تعريف آخر لحديدان (2020) فإن مفهوم الاتجاه يعد أكثر تناولا في أدبيات علم النفس لأنه مركب من مركبات نفسية (عقلية– عاطفية– سلوكية)، فهو تنظيم من عدة مفاهيم ومعتقدات وعادات ودوافع لشيء معين، كما أنه ميل لمواضيع معينة فقد يقبل عليها الفرد ويرغب فيها أو يميل عنها وقد يرفضها.

أما تعريف **الاتجاه إجرائياً** فقد اعتمدت الدراسة التعريف الوارد في دراسة عيسان وآخرون (2014، 192) حيث عُرّف بأنه «استجابة عينة الدراسة للمواقف التي تتخذها تجاه القانون من خلال الاستجابة على الأبعاد المكونة لمقياس الاتجاهات التي تم إعداده لأغراض الدراسة».

تعريف المشرف التربوي: يُمثل المستوى الثالث من مستويات الإشراف التربوي، ويهتم بنمو المعلمين الأوائل والمعلمين وتطويرهم بالمحافظات ويتبع إداريًا المُشرف الأول (وزارة التربية والتعليم، 2019).

تعريف المشرف الإداري: يُمثل المستوى الثالث من مستويات الإشراف التربوي، ويهتم بنمو إدارات المدارس وتطويرهم بالمحافظات ويتبع إداريا المشرف الإداري الأول بالوزارة (وزارة التربية والتعليم، 2019).

حدود الدراسة

تتحدد الدراسة الحالية بالحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على مستوى وعي

المشرفين بقانون الخدمة المدنية الذي تسري أحكامه على الموظفين المدنيين.

- **الحدود المكانية**: اقتصرت الدراسة على مديريات التربية والتعليم بمحافظات سلطنة عمان.
- **الحدود الزمنية**: طُبقت الدراسة في شهر يناير للعام الدراسي (2021 /2022).
- **الحدود البشرية**: عينة من المشرفين التربويين والإداريين.

الطريقة والإجراءات

تَضّمن هذا الجزء وصفًا للمنهجية المُتبعة والعَينة وأدوات الدراسة والمعالجات الإحصائية التي تمت لاستخلاص النتائج.

منهج الدراسة

للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يعد أسلوباً لرصد ظاهرة أو موضوع معين، والمعتمد على معلومات دقيقة عن الظاهرة قيد الدراسة، وخلال فترة زمنية محددة، وتعد الدراسة من الدراسات المتعلقة بدراسة العلاقة بين المتغيرات، أو ما يسمى بالبحوث الارتباطية Correlational Research، وتهتم بالكشف عن الارتباط بين هذه المتغيرات، والتعبير عنها بصورة رقمية (كاظم وآخرون، 2014).

مُجتمع الدراسة

تَألّف مجتمع الدراسة من المشرفين التربويين والإداريين في المحافظات التعليمية (ظفار– الظاهرة– جنوب الباطنة)، وعددهم حسب احصائيات 2021/ 2022 ما يقارب (829) مشرفاً.

عَينة الدراسة

اُختيرت عينة عشوائية من المشرفين التربويين والإداريين من (3) محافظات، وقد تم مراعاة متغير النوع والمؤهل الدراسي. والجدول رقم (1) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع والمؤهل الدراسي.

الجدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع والمؤهل الدراسي والمسمى الوظيفي

المتغير وفئاته		العدد	السنبة المئوية
النوع	ذكور	64	%64.6
	إناث	35	%35.4
المؤهل الدراسي	دبلوم وبكالوريوس	48	%48.5
	ماجستير ودكتوراه	51	%51.5
المجموع		99	%100

أدوات الدراسة وإجراءاتها

اعتمد نوعين من الأدوات هما:

الأداة الأولى: اختبار قياس درجة الوعي بالأنظمة الإدارية، وقد اُستخدم المقياس الذي أعدته المنذري (2011)، ويتكون من (40) سؤالًا مقسمة إلى قسمين: الأول من نوع الصواب والخطأ، وعدد مفرداته (13) مفردة، والقسم الثاني من (27) مفردة من نوع الاختيار من متعدد، واستهدف الاختبار قياس الوعي المعرفي لقانون الخدمة المدنية، وتوزعت أسئلة الاختبار على (15) فصلاً بشكل غير متساو من الفصول ذات العلاقة بالموظفين العاملين في الوزارات المدنية كفصل الترقيات، وتقارير الأداء الوظيفي، والرواتب، والإجازات، وواجبات الموظفين والأعمال المحظورة عليهم وغيرها، وقد أضافت الدراسة الحالية (3) أسئلة مفتوحة للاستفسار عن الدورات التي خضعت لها عينة الدراسة، وعددها، والمقترحات لتعزيز الوعي بالأنظمة الإدارية، وتم اختيار هذا الاختبار لأنه يلامس بشكل مباشر عمل المشرفين التربويين والإداريين.

وقد تحققت فيه الخصائص السيكومترية كمعاملات الصعوبة والتمييز الجيدة، كما تتوافر في المقياس مؤشرات صدق وثبات مقبولة؛ حيث تم عرضه على مجموعة محكمين ذوي الاختصاص القانوني، والتربوي فتم بذلك التحقق من الصدق الظاهري، كما بلغ الثبات عن طريق ألفا كرونباخ (0.73) ثم تم إعادة الاختبار فبلغ (0.76) (الملحق 1).

الأداة الثانية: مقياس الاتجاه نحو الأنظمة الإدارية، وقد طُور المقياس الذي أعدته عيسان وآخرون (2014) ليصبح (46) فقرة، منها (12) فقرة سالبة، حيث تتوزع على (4) محاور بشكل غير متساو (المُلحق 2)، وهي قناعة المشرفين تجاه الأنظمة الإدارية، والاتجاه نحو معرفة الأنظمة، وفهمها، والاتجاه نحو تطبيق الأنظمة الإدارية، والاتجاه نحو القائمين على تنفيذ الأنظمة الإدارية؛ حيث اُستخدم التدرج الخماسي (موافق بشدة– موافق– محايد– غير موافق– غير موافق بشدة) وأعطيت لها الدرجات الآتية: 5، 4، 3، 2، 1 على التوالي للعبارات الموجبة، وعكس هذا الميزان للعبارات السالبة.

وتحققت شروط الصدق والثبات في المقياس؛ حيث تم عرض المقياس على مجموعة محكمين والأخذ بملاحظاتهم، أما الثبات فقد بلغ ثبات المقياس كاملاً (.92)، وتراوح ثبات المحاور بين (.72– .88)، وهي معاملات مقبولة مقارنة بالدراسات السابقة في مجال الاتجاهات الملحق (2)، والجدول (2) يوضح معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمقياس الاتجاه نحو القانون.

الجدول رقم (2)

يوضح معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمقياس الاتجاه نحو القانون (ن= 99)

محاور المقياس	عدد العبارات	معامل ألفا
قناعة المشرفين تجاه الأنظمة	12	.714
الاتجاه نحو معرفة الأنظمة وفهمها	14	.875
الاتجاه نحو تطبيق الأنظمة واستخدامها	10	.823
الاتجاه نحو القائمين على تنفيذ الأنظمة	10	.752
جميع محاور المقياس	46	.916

ولغرض تطبيق الأدوات صُممت إلكترونياً عن طريق Google Forms، حيث اشتملت على تعليمات الإجابة والمتغيرات الديموغرافية والأسئلة المفتوحة وأسئلة الاختبار وعبارات مقياس الاتجاه نحو الأنظمة الإدارية، وقد وُزعت الأدوات بعد موافقة الجهة المعنية بوزارة التربية والتعليم في نوفمبر2021م، وطُبقت خلال شهري ديسمبر 2021م ويناير 2022م.

أما استخراج النتائج فتم بعد إدخال البيانات في البرنامج الإحصائي SPSS، واستُخدم عدة معالجات إحصائية هي معامل ألفا كرونباخ Cronbach›s alpha، ومعامل ارتباط بيرسون Pear-son Correlation، واختبار "ت" لعينة واحدة T-test، واختبار "ت" لعينتين مستقلتين Independent samples T-test، وتحليل التباين الأحادي one-way ANOVA، وتحليل التباين المتعدد MANOVA.

النتائج والمناقشة

إجابة السؤال الأول: ما مستوى الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين التربويين والإداريين في سلطنة عمان؟

احتُسب المتوسط الحسابي للوعي بالأنظمة الإدارية باستخدام اختبار «ت» لعينة واحدة؛ حيث بلغ (19.86) درجة مقارنة بالمتوسط النظري للاختبار (20) درجة، ويُلاحظ أن المتوسط الحسابي جاء أقل من المستوى النظري بقليل؛ كما يتضح أن قيمة "ت" جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (.752) ويوضح الجدول (3) تفاصيل ذلك.

الجدول رقم (3)

نتائج اختبار "ت" لعينة واحدة لمعرفة مستوى الوعي القانوني لدى المعلمين

المستوى	الدلالة الاحصائية	قيمة "ت" المحسوبة	المتوسط النظري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
متوسط	.752	- .318	20	4,11	19,86

وتعزو الدراسة السبب في هذا المستوى لعينة الدراسة ندرة برامج الإنماء المهني؛ حيث أوضحت نتائج السؤال المفتوح أن (76.8 %) منهم لم يخضعوا لدورات أو برامج تدريبية في مجال التوعية بالأنظمة الإدارية والقوانين، إضافة إلى ضعف أدوار المؤسسات الاجتماعية، ووسائل الإعلام في التوعية بالأنظمة والقوانين وإن بدا هناك محاولات للتوعية من قبل بعض القنوات، ولكنها تعد اجتهادات فردية، ولا تشكل رؤية تسعى من خلالها المؤسسات الإعلامية إلى تكثيف الجهود بشكل منظومة متكاملة. كما أن التربية القانونية في المدارس ما زال وجودها ضعيفاً، كما أشار إلى ذلك الهنائي (2019)، وقد تُعزي النتيجة أيضًا إلى أن المجتمع عامة والتربوي خاصة ما زال مراعياً للعلاقات، والجوانب الاجتماعية والإنسانية، وعدم الخوض واللجوء إلى الأنظمة والقوانين لحل الخلافات بينهم. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة فتيني والفكي (2017)، ودراسة المنذري (2011)، ودراسة ويليامز (Williams,2010)،

بينما اختلفت مع دراسة بويد (Boyd, 2017)، ودراسة عماوي وبني خلف (2014)، ودراسة عيسان وآخرون (2014).

إجابة السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين في سلطنة عمان تُعزى لمتغيرات النوع والمؤهل الدراسي؟

متغير النوع: لمعرفة دلالة الفروق لمتغير النوع في الوعي بالأنظمة الإدارية، تم استخدام اختبار «ت» لعينتين مستقلتين، وأظهرت النتائج عدم دلالة قيمة «ت» المحسوبة، وهذه النتيجة تشير إلى عدم وجود فروق تُعزى لمتغير النوع في درجة الوعي بالأنظمة الإدارية، ويبين الجدول (4) خلاصة نتائج اختبار «ت».

الجدول رقم (4)

نتائج اختبار «ت» لعينتين مستقلتين لمعرفة أثر النوع في الوعي بالأنظمة الإدارية

النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	الاحتمال	الدلالة الاحصائية
ذكر	64	20.39	4.16	1.724	.088	غير دالة
أنثى	35	18.91	3,89			

ب- متغير المؤهل العلميللإجابة على هذا السؤال، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدراسة الفروق الظاهرة بين متوسطات إجابات أفراد العينة لمتغير المؤهل العلمي والجدول (5) يوضح ذلك.

الجدول رقم (5)

أثر متغير المؤهل العلمي لدى المشرفين التربويين والإداريين (ن= 99)

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	الاحتمال	الدلالة الاحصائية
دبلوم وبكالوريوس	48	.47	.104	-2.982	.000	دالة
ماجستير ودكتوراه	51	.53	.092			

ويتضح من الجدول (5) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي بالأنظمة الإدارية يُعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح حملة الماجستير والدكتوراه، وهذا يُفسر وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي والوعي بالأنظمة الإدارية، ويعكس أثر الدراسات العليا في زيادة المعرفة وتعزيزها والاطلاع الذاتي لدى المشرفين التربويين والإداريين، كما يفسر بأن طالب الدراسات العليا من المشرفين بات أكثر اهتماماً بجانب الأنظمة والقوانين، لا سيما وأنهم قد اكتسبوا الخبرة العملية من خلال ممارستهم للعمل الإشرافي، وبالتالي امتزجت لديهم الخبرتان العلمية والعملية، وانعكس ذلك على معارفهم ومستوى وعيهم.وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الخاروف والشامي (2008)؛ إذ وجد أثر للمستوى التعليمي لصالح أصحاب المؤهل الأعلى، واختلفت الدراسة مع دراسة كل من: عيسان وآخرون (2014)، والمنذري (2011)، ودراسة العويسي (2011)، ودراسة الصعيدي (2004).

إجابة السؤال الثالث: ما طبيعة اتجاهات المشرفين التربويين والإداريين في سلطنة عمان نحو الأنظمة الإدارية؟

تراوحت المتوسطات الحسابية للاتجاه نحو الأنظمة الإدارية بين (3،25 – 3،79)، وبلغ المتوسط العام (3،48)، وعند مقارنتها مع المتوسط النظري للمقياس (3) درجات باستخدام اختبار "ت" لعينة واحدة، اتضح أن الاتجاه إيجابي في جميع المحاور إلا أن محور الاتجاه نحو تطبيق القانون واستخدامه بلغ أعلى متوسط

حسابي بين جميع المحاور؛ إذ بلغ (3،79)، بينما كان محور الاتجاه نحو معرفة القوانين وفهمها أقل متوسط حسابي؛ إذ بلغ (3،25)، ويوضح الجدول (6) نتائج ذلك.

الجدول رقم (6)

نتائج اختبار «ت» لعينة واحدة لمعرفة مستوى الاتجاه نحو القانون لدى المشرفين (ن*=99)

محاور المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	قيمة "ت" المحسوبة	الدلالة الإحصائية	مستوى الاتجاه
قناعة المشرفين تجاه الأنظمة	3,56	.49	3	71.616	.000	إيجابي
الاتجاه نحو معرفة الأنظمة وفهمها	3,25	.62	3	51.862	.000	إيجابي
الاتجاه نحو تطبيق القانون واستخدامه	3,79	.58	3	64.866	.000	إيجابي
الاتجاه نحو القائمين على تنفيذ الأنظمة	3,38	.53	3	62.431	.000	إيجابي
جميع محاور المقياس	3.48	.45	3	76.790	.000	إيجابي

وتُعزى هذه النتيجة إلى أن المجتمع العماني مُلتزم بدرجة مرتفعة بالجوانب الأخلاقية والقيمية ويُترجم ذلك في الالتزام بالأنظمة والقوانين (صالحة وآخرون، 2014)، ومن ناحية أخرى فإن القيم المجتمعية والدينية تعد من المصادر التي يُعتمد عليها في صياغة الأنظمة الإدارية في سلطنة عمان، وبالتالي فإنها تمتاز بالقبول لدى الجميع، كما أن عمل المشرف التربوي والإداري يعتمد تطبيق الأنظمة واللوائح في المدرسة، وبالتالي ينظر للأنظمة نظرة إيجابية في أنها تُسهل عليه أداء مهامه الوظيفية. وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة العويسي (2011)، ودراسة عيسان وآخرين (2014)؛ حيث أشارت نتائج دراساتهم إلى وجود اتجاهات إيجابية لدي عينة الدراسة.إجابة السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المشرفين التربويين والإداريين في سلطنة عمان نحو الأنظمة الإدارية تُعزى لمتغيرات النوع والمؤهل الدراسي؟

أ- متغير النوع

وللإجابة عن هذا السؤال اُحتسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد مقياس الاتجاه كما يوضحها الجدول (7) يوضح ذلك، كما استخدم تحليل التباين المتعدد، وأظهرت النتائج وجود أثر للنموذج باستخدام قيمة ويلكس لمبدأ Wilks ، Lambda

الجدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية (م) والانحرافات المعيارية (ع) للاتجاه نحو القانون وفقاً لمتغير النوع

النوع	العدد	قناعة المشرفين		معرفة القوانين وفهمها		تطبيق الأنظمة الإدارية واستخدامها		القائمين على تنفيذ الأنظمة الإدارية		الاتجاه بشكل عام	
		م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع
ذكور	64	3,57	.51	3,30	.66	3,85	.63	3,47	.54	3,53	.48
إناث	35	3,54	.46	3,15	.53	3,68	.45	3,23	.50	3,38	.35

ولمعرفة المحاور الدالة تم استخدام تحليل التباين الأحادي، وأظهرت نتائج التحليل في الجدول (8) دلالة الفروق في محور الاتجاه نحو القائمين على تنفيذ الأنظمة الإدارية، وعند مقارنة المتوسطات الحسابية في الجدول (3) اتضح أن المتوسط الحسابي يميل لصالح الذكور؛ إذ بلغ (20.39)، أما المتوسط الحسابي للإناث فقد بلغ (18.91).

جدول رقم (8)

خلاصة نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة أثر متغير النوع في الاتجاه نحو الأنظمة الإدارية

المتغير	المحور	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المسحوبة	الدلالة الإحصائية	حجم الأثر
النوع	قناعة المشرفين تجاه الأنظمة	.01	1	.01	.05	.83	--
	الاتجاه نحو معرفة الأنظمة	.52	1	.52	1,34	.25	--
	الاتجاه نحو تطبيق الأنظمة	.72	1	.72	2,14	.15	--
	الاتجاه نحو القائمين على تنفيذ الأنظمة	1,26	1	1,26	4.48	.04	.044

المتغير	المحور	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المسحوبة	الدلالة الإحصائية	حجم الأثر
	الاتجاه بشكل عام	.46	1	.46	2,27	.14	--
	الاتجاه بشكل عام	19.47	97	.20			

وتُعزى هذه النتيجة إلى أن الذكور هم أكثر احتكاكًا بالمسؤولين والمعنيين بتنفيذ الأنظمة والقوانين، لا سيما في الصعيد الاجتماعي خارج المدرسة، وبالتالي فإن الذكور ينظرون إلى منفذي الأنظمة نظرة إيجابية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الحرون (2013)، ودراسة ويليامز (Williams, 2010) وحسن وحوالة (1995).

ب- متغير المؤهل العلمي:

ولمعرفة أثر متغير المؤهل العلمي في الوعي بالأنظمة الإدارية أُستخدم اختبار «ت» لعينتين مستقلتين، وأظهرت النتائج عدم دلالة قيمة «ت» المحسوبة، وهذه النتيجة تشير إلى عدم تأثر الوعي بالأنظمة الإدارية بمتغير المؤهل العلمي. والجدول (9) يبين خلاصة نتائج اختبار «ت».

جدول رقم (9)

نتائج اختبار «ت» لعينتين مستقلتين لمعرفة أثر المؤهل في الاتجاه نحو

المحور	المؤهل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	الاحتمال	الدلالة الاحصائية
قناعة المشرفين تجاه الأنظمة	دبلوم وبكالوريوس	48	3.611	.460	.952	.344	غير دالة
	ماجستير ودكتوراه	51	3.516	.525			
الاتجاه نحو معرفة الأنظمة	دبلوم وبكالوريوس	48	3.257	.649	.098	.922	غير دالة
	ماجستير ودكتوراه	51	3.245	.604			
الاتجاه نحو تطبيق الأنظمة	دبلوم وبكالوريوس	48	3.829	.594	.565	.573	غير دالة
	ماجستير ودكتوراه	51	3.762	.574			
الاتجاه نحو القائمين على تنفيذ الأنظمة	دبلوم وبكالوريوس	48	3.456	.548	1.244	.216	غير دالة
	ماجستير ودكتوراه	51	3.321	.528			
الاتجاه بشكل عام	دبلوم وبكالوريوس	48	3.517	.459	.795	.429	غير دالة
	ماجستير ودكتوراه	51	3.445	.444			

وتُعزى نتيجة عدم وجود فروق لمتغير المؤهل العلمي في الاتجاه نحو الأنظمة هو أن الاتجاهات عبارة عن آراء الأفراد ومعتقداتهم، فهي مركبات نفسية تتكون نتيجة مزيج من الخبرات والمواقف التي عاشها الفرد خلال مراحل حياته، كما أن (90 %) من عينة الدراسة تمتلك خبرة عملية تزيد عن (11) سنة، وبالتالي فهي كافية لتقلل من تأثير المؤهل الدراسي، لا سيما وأن المؤهلات العلمية في مرحلة البكالوريوس لا يوجد لها دلالة حتى على الوعي المعرفي حسب ما ورد في نتائج السؤال الأول. وتتفق هذه النتائج مع دراسة العويسي (2011)، ودراسة كلاكستون (Claxton, 2010)، ودراسة الصعيدي (2004).

إجابة السؤال الخامس: هل توجد علاقة بين مستوى الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين التربويين والإداريين في سلطنة عمان والاتجاه نحوها؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام معامل ارتباط بيرسون؛ حيث تراوحت بين (-0،208 – 0،007)، والجدول (10) يوضح معاملات ارتباط بيرسون بين الوعي بالأنظمة الإدارية والاتجاه نحوها.

جدول رقم (10)

معاملات ارتباط بيرسون بين الوعي بالأنظمة الإدارية والاتجاه نحوها (ن=99)

محاور مقياس الاتجاه نحو الأنظمة الإدارية	الارتباط مع الوعي بالأنظمة الإدارية	الدلالة الاحصائية
قناعة المشرفين تجاه أهمية الأنظمة	-.208*	.04*
الاتجاه نحو معرفة الأنظمة	-.032	غير دال
الاتجاه نحو تطبيق الأنظمة	-.131	غير دال
الاتجاه نحو القائمين على تنفيذ الأنظمة	.007	.03*
مقياس الاتجاه نحو الأنظمة	-.116	غير دال

وتشير النتائج أن علاقة محاور المقياس بشكل عام بالوعي بالأنظمة الإدارية جاء سالبًا وغير دال إحصائياً، وجاءت جميع محاور مقياس الاتجاه نحو الأنظمة سالبة، ما عدا المحور الرابع «الاتجاه نحو القائمين على تنفيذ الأنظمة» إذ جاءت موجبة ودالة إحصائياً، وهذا يعني أنه كلما زاد وعي المشرفين بالأنظمة الإدارية ارتفعت اتجاهاتهم نحو القائمين على تنفيذها، وفي مقابل ذلك جاءت علاقة محور «قناعة المشرفين تجاه الأنظمة» سالبة ودالة إحصائياً، وهذا يعني أن العلاقة عكسية بينهما، فكلما زاد الوعي بالأنظمة الإدارية انخفضت قناعة المشرفين نحو أهمية الأنظمة، والقائمين على تنفيذها.

وتُعزى هذه النتيجة إلى أن المشرفين الذين يمتلكون وعيًا معرفيًا في مجال الأنظمة والقوانين يدركون تماماً أهمية تنفيذ الإجراءات كما جاءت بها نصوص الأنظمة الإدارية، لا سيما وأن المشرفين التربويين يمارسون أعمالهم في إطار متكامل من اللوائح والقوانين لضمان تحقيق أهداف العملية الإشرافية، فهم ضمنياً يعتبرون أنفسهم منفذين لأنظمة العمل الداخلية، لذلك ترتفع اتجاهاتهم نحو القائمين على تنفيذها.

أما انخفاض اتجاهاتهم تجاه أهمية الأنظمة فقد تُعزى أسباب ذلك إلى أن المشرفين التربويين والإداريين يفضلون التعامل على الصعيد التربوي بعيدًا عن نصوص اللوائح والأنظمة والقوانين التي تفقدهم العلاقات الإنسانية مع زملائهم من المديرين، أو المعلمين أو بين بعضهم بعضاً، إذ يعتمدون في عملهم على بناء علاقات إنسانية قائمة على المودة والاحترام، ولا يلجؤون إلى الأنظمة والقوانين إلا في الحالات التي تم استنفاذ مراحل النصح والإرشاد والتنبيهات الشفوية الودية كافة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عيسان وآخرين (2014)، ودراسة طوالبة ومرعي (2009).

التوصيات

في ضوء ما تقدم من نتائج توصي الدراسة بالآتي:

- تشجيع التنمية المهنية الذاتية في مجال الوعي بالأنظمة الإدارية.
- بناء برامج متنوعة للتنمية المهنية للمشرفين من أجل رفع مستوى المعرفة بالأنظمة والقوانين اللوائح الخاصة بالعمل الإشرافي والعمل الإداري بشكل عام.
- الاهتمام بنوعية برامج التأهيل من خلال تضمين مناهج ومقررات تختص بالتوعية بأهمية الأنظمة الإدارية.
- إدخال الوعي بالأنظمة الإدارية كأحد المعايير لاختيار فئة المشرفين التربويين والإداريين.
- إنشاء المنصات الالكترونية والتطبيقات الذكية الخاصة بالأنظمة الإدارية.
- تفعيل دور البوابة التعليمية من خلال إنشاء نافذة مختصة للإجابة على استفسارات الحقل التربوي.
- تفعيل أدوار الباحثين القانونين في مجال التوعية بمستجدات الأنظمة الإدارية.

المصادر والمراجع العربية:

- ابن منظور (2005). لسان العرب. ط4. بيروت: دار صادر.
- أبو كويك، حسن محمد سعيد حسن وأبو الروس، سامي علي سليمان (2012). دور الهياكل التنظيمية والأنظمة الإدارية في تطوير أداء الأجهزة الأمنية: دراسة تطبيقية على ضباط الأجهزة الأمنية في قطاع غزة. (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
- الأحمدي، عائشة بنت سيف صالح. (2009). اتجاهات معلمات التعليم العام نحو التربية السكانية بالمدينة المنورة. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 35(235): 83 – 158.
- الأحمري، إلهام بنت محمد علي. (2021). الدراسات البينية في التخصصات التربوية بالجامعات السعودية ودورها في جودة البحث التربوي» دراسة ميدانية». مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية. فلسطين، 12(37): 56 – 75.
- جمعة، ثناء أحمد (2006). فاعلية برنامج تعلم ذاتي في تنمية بعض جوانب الثقافة القانونية لدى طلاب كلية التربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
- – حديدان، صبرينة. (2020). اتجاهات العاملين نحو الالتزام التنظيمي: دراسة ميدانية بميناء جن جن جيجل، الجزائر. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية. 12(2): 1 – 35.
- – الحرون، منى محمد السيد. (2013)، الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات: دراسة تحليلية للتشريعات المنظمة للحياة الجامعية. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، السعودية، 37(4): 258 – 305.
- الخاروف أمل "محمد علي"؛ الشامي، سهى سمير. (2008). المرأة الأردنية العاملة ومعرفتها بحقوقها في نظام الخدمة المدنية: دراسة ميدانية للنساء العاملات في مراكز الوزارات الحكومية في الأردن. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن،35(2): 334 – 361.
- الدائرة القانونية بوزارة التربية والتعليم (تواصل شخصي، 31 مايو، 2020م).
- الدرديري، أحمد يوسف احمد. (2016). أثر التشريعات والأنظمة الإدارية في تغيير الأعراف والعادات «الفحص الطبي قبل الزواج نموذجا»: دراسة أصولية.، مجلة البحوث الإسلامية، مصر، 2(6): 69 – 104.
- زايد، أميرة عبد السلام (2010). دور التربية في صناعة وتفعيل الوعي العربي. القاهرة: دار العلم والإيمان.
- عبد القادر حسن، فاطمة ومحمد أحمد حواله، سهير (1995). الثقافة القانونية للمواطن المصري في عالم سريع التغير. دراسة ميدانية، مجلة العلوم التربوية، مصر، 2(1): 70 – 93.
- عبد اللطيف، إيمان يسن ومعوض، صلاح الدين إبراهيم ومجاهد، محمد إبراهيم عطوة. (2016). الوعي القانوني لدى المعلمين: دراسة تحليلية. مجلة دراسات تربوية واجتماعية، جامعة حلوان، 22(3): 487 – 522.
- العويسي، رجب بن علي بن عبيد (2011). الوعي القانوني للمعلمين: إطار منهجي حول دور القانون في تعزيز السلوك المهني الإيجابي. ط1، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة.
- عيسان، صالحة وكاظم، علي والمنذرية، مريم بنت سالم. (2014). الوعي

القانوني والاتجاه نحو القانون لدى المعلمين في سلطنة عمان، المجلة الدولية لنظم ادارة التعلم، البحرين، 2(2): 185 – 210.

- الفيلالي، عبد العالي. (2020). الوعي القانوني ودوره في تعزيز ثقافة التغيير والتحديث على مستوى السلوك المجتمعي. مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية. 8: 32. 6.
- القحطاني، جوزاء بنت محمد. (2019). دور مؤسسات المعلومات في نشر الوعي القانوني: دراسة استطلاعية. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. 25(1): 138–162.
- كاظم، علي مهدي، الزاملي، علي عبد جاسم، الظفري، سعيد بن سليمان. (2014). محاضرات في منهجية البحث العلمي، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
- 2019). الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040. edu-council.gov.om
- مجمع اللغة العربية (1973). المعجم الوسيط. القاهرة: دار إحياء التراث العربي.
- محكمة القضاء الإداري (2014). نبذة عن القضاء الإداري في سلطنة عمان. http://admincourt.gov.om/index. .
- محمد، محسن عبد القادر صالح. (2016). الثقافة القانونية ودورها في المجتمع. مجلة جامعة تكريت للحقوق. 1(2): 532 – 563.
- المنذري، مريم بنت سالم بن محمد، عيسان، صالحة عبدالله (2011). الوعي القانوني لدى شاغلي الوظائف الإشرافية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السلطان قابوس.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). (2019). دليل سيادة القانون عن طريق التعليم دليل لواضعي السياسات.
- الهنائي، وائل بن سيف بن سالم. (2019). فاعلية برنامج مقترح لتدريس الثقافة القانونية لدى طلاب الصف العاشر من التعليم الأساسي في محافظة الداخلية بسلطنة عمان، (رسالة دكتوراه غير منشورة) كلية التربية، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ماليزيا.
- وزارة التربية والتعليم (2019)، لائحة شؤون الطلبة، مسقط، سلطنة عمان.
- وزارة العدل والشؤون القانونية. (2018). النظام الأساسي للدولة، مسقط، سلطنة عمان.
- وزارة العدل والشؤون القانونية. (2018). قانون الجزاء العماني. الجريدة الرسمية (1226)، مسقط، سلطنة عمان.

المصادر والمراجع العربية مترجمة:

- *Ibn Manzur (2005). Lisan Al-Arab.)4th Ed.), Beirut: Dar Sader.*
- *Abu Kweik, Hassan Muhammad Saeed Hassan, Abu Al-Roos, Sami Ali Suleiman (2012). The role of the administrative organs in the administrative organs: an applied study on the officers of the security services in the Gaza Strip. Unpublished Doctoral Dissertation, The Islamic University (Gaza), Palestine.*
- *Al-Ahmadi, Aisha bint Saif Saleh (2009). Attitudes of general education teachers towards population education in Medina. Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies, 35(235): 83-158.*
- *Al-Ahmari, Ilham bint Muhammad Ali (2021). Inter-studies in educational disciplines in Saudi universities and their role in the quality of educational research, "a field study". Al-Quds Open University Journal of Educational and Psychological Research and Studies. 12 (37): 56-75.*
- *Gomaa, Thana Ahmed (2006). The effectiveness of a self-learning program in developing some aspects of legal culture among students of the Faculty of Education, (unpublished master's thesis), Ain Shams University.*
- *Hadidan, Sabrina. (2020). Attitudes of employees towards organizational commitment: A field study in the port of Jen Jen Jijel, Algeria. Umm Al-Qura University Journal of Social Sciences. 12(2): 1-35.*
- *Al-Haroun, Mona Mohamed El-Sayed. (2013). The legal culture of university students: Aan analytical study of the legislation governing university life. Arab Studies in Education and Psychology, 37(4), 258-305.*
- *Al-Kharouf Amel of "Muhammad Ali"; Shami, Soha Samir. (2008). Jordanian working women and their knowledge of their rights in the civil service system: A field study for working women in government ministries in Jordan. Journal of Human and Social Sciences Studies, Jordan, 35(2). 334-361.*
- *Legal Department of the Ministry of Education (personal communication, May 31, 2020).*
- *Al-Dardiri, Ahmed Youssef Ahmed. (2016). The effect of legislation and administrative regulations on changing norms and customs, "The medical examination before marriage as a model": a fundamental study. Islamic Research Journal, Egypt, 2(6): 69-104.*
- *Zayed, Amira Abdel Salam (2010). The role of education in creating and activating Arab awareness. Cairo: House of Science and Faith.*
- *Abdelkader Hassan, Fatima; Muhammad Ahmad Hawala, Suhair (1995). The legal culture of the Egyptian citizen in a rapidly changing world. A field study, Journal of Educational Sciences, 2(1), p. 70-93.*
- *Abdul Latif, Iman Yasin, Moawad, Salah Al-Din Ibrahim, Mujahid, Muhammad Ibrahim Atwa (2016). Teachers' legal awareness: an analytical study, Journal of Educational and Social Studies, Helwan University. 22(3). 487-522.*
- *Al-Owaisi, Rajab bin Ali bin Obaid (2011). Legal awareness for teachers: A systematic framework on the role of law in promoting positive professional behavior, UAE. House of Al-Kitab Al-Jami'I for Publication.*
- *Aissan, Salha; Kazem, Ali; Mundhiriya, Maryam bint Salem. (2014). Legal awareness and attitude towards law among teachers in the Sultanate of Oman, International Journal of Learning Management Systems, Bahrain, 2(2): 185-210.*
- *Filali, Abdelali. (2020). Legal awareness and its role in promoting a culture of change and modernization at the level of societal behavior. Al-Boughaz Journal of Legal and Judicial Studies,6: 8- 32.*
- *Al-Qahtani, Jawza bint Muhammad. (2019). The role of information institutions in spreading legal awareness: an exploratory study. King Fahd National Library Journal. 25(1): 162-138.*
- *Kazem, Ali Mahdi, Al-Zamili, Ali Abdul Jassem, Al-Dhafri, Saeed bin Suleiman. (2014). Lectures on the methodology of scientific research. Sultan Qaboos University. Muscat. Sultanate of Oman.*
- *Education Council (2019). National Education Strategy 2040. educouncil.gov.om.*

- *Academy of the Arabic Language (1973). Intermediate Dictionary. Cairo: Arab Heritage Revival publishing.*
- *Administrative Court of Justice (2014). An overview of the administrative judiciary in the Sultanate of Oman.*
- *Muhammad, Mohsen Abdul-Qadir Salih (2016). Legal culture and its role in society. Tikrit University Journal of Law. 1(2): 532-563.*
- *Mundhiriya, Maryam bint Salim bin Muhammad, Issan, Salha (2011). Legal awareness of supervisory positions in the Ministry of Education in the Sultanate of Oman. (Unpublished Master Dissertation), Sultan Qaboos University, Muscat, Sultanate of Oman.*
- *United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (2019). The Rule of Law by Education Handbook A guide for policy makers.*
- *Al-Hinai, Wael bin Saif bin Salem. (2019). The effectiveness of a proposed program for teaching legal culture among students of the tenth grade of basic education in Al Dakhiliyah Governorate in the Sultanate of Oman ([Unpublished Ph.D. thesis), University of Islamic Sciences Malaysia), collage of Education.*
- *Ministry of Education, (2019), Student Affairs List.*
- *Ministry of Legal Affairs. (2019). Civil Service Law. https:// www.sai.gov.om.*
- *Ministry of Legal Affairs. (2018). Omani Penal Code. Official Gazette (1226). https://www.sai.gov.om.*

المصادر والمراجع الأجنبية:

- *Boyd, Marie Nicole. (2017). Public and Private School Principals' Knowledge of Special Education Law. Unpublished Dissertation, University of Nebraska at Omaha.*
- *Claxton, C. W. (2002). The relationship between principals' knowledge of disability laws and their disciplinary practices in Georgia elementary schools', Unpublished Doctoral dissertation, Gorgia Southern University.*
- *Ismoil ogli, M. U., & Mirzayevich, K. B. (2022). Features of Increasing the Legal Awareness and Legal Culture of Young People. Miasto Przyszłości, 108–111. Retrieved from http:// miastoprzyszlosci.com.pl/index.php/mp/article/view/183.*
- *Williams, Nancy Ross. (2010). West Virginia Principals Knowledge and Application of School Law, Unpublished Doctoral dissertation, University of West Virginia.*
- *Zahler, Walter Raymond. (2001). What Practitioners Think Principals Should Know About School Law in North Carolina. Unpublished Doctoral dissertation, University of North Carolin. USA.*
- *Npbea. Org. (2015). Professional standards for education leaders. https://www.npbea.org/.*
- *Wested. Org (2014). California Professional standards for education leaders (CPSEL). https:/.wested.org.*